

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

حكم ما لو علق عتق أمته بصفة .

فصل : فإن علق عتق أمته بصفة نظرنا فإن كانت حاملا حين التعليق تبعها فيه لأنه كعضو من أعضائها وإن كانت حاملا حين وجود الصفة عتق معها لذلك وإن حملت بعد التعليق وولدت قبل وجود الصفة لم يتبعها في الصفة ولم يعتق بوجودها وفيه وجه آخر أنه يعتق بها ويتبع أمه في ذلك ولأصحاب الشافعي وجهان كهذين ووجه اتباعه إياها أنها استحققت الحرية فتبعها ولدها كالمديرة .

ولنا أنه يملكها ملكا كاملا ويباح له التصرف في رقبتها بأنواع التصرفات بغير خلاف فلم يعتق ولدها بعقدها كالموصي بعقدها الموكل فيه وتفارق المديرة فإن التدبير أكد لما ذكرنا ولهذا اختلف في جواز بيعها والتصرف فيها